



المملكة الأردنية الهاشمية

دليل المواطن

للموازنة العامة

للسنة المالية 2012

دائرة الموازنة العامة

نيسان 2012

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة
وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن
الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف
والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلّم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

تقديم

حرصاً من دائرة الموازنة العامة على تقوية قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطن وانطلاقاً من القناعة بأهمية نشر الوعي والمعرفة حول شؤون الموازنة العامة في المملكة وتعزيز مبدأ المشاركة الواعية في هذا المجال، يأتي الإصدار الثاني لـ **دليل المواطن للموازنة العامة** ليمثل التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل إيرادات المملكة ونفقاتها، بما في ذلك حجم المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة التي تمس حياة المواطن اليومية كالتعليم والصحة وكذلك المخصصات المالية الموجهة للرواتب والتقاعد والمساعدات الاجتماعية، بحيث يكون بمقدور المواطن معرفة مصادر التمويل ووجهة الانفاق العام وذلك بأسلوب سهل ومبسط.

ويخلص هذا الدليل قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012 ويتضمن ما يلي:

- ما هي الموازنة ؟
- ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي ؟
- أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2011
- الموازنة العامة لعام 2012 وتتضمن :
 - فرضيات الموازنة
 - أهم المستجدات في موازنة عام 2012
 - من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟
 - على ماذا تنفق الحكومة أموالها ؟
- لماذا تقترض الحكومة ؟
- دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

وتأمل دائرة الموازنة العامة أن يساعد هذا الدليل جميع المواطنين في معرفة إبعاد الموازنة وملاحها العامة ومضامينها.

د. إسماعيل زغلول

مدير عام دائرة الموازنة العامة

ما هي الموازنة ؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه "وفر الموازنة". وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه "عجز الموازنة"، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

مخطط اجراءات الموازنة العامة



ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي ؟

تمكنت الحكومة من تحقيق سلسلة من الانجازات الهامة خلال عام 2011 وبشكل خاص في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه.

- **ففي قطاع التعليم:** تم إنشاء 27 مدرسة في محافظات المملكة المختلفة واستحداث 67 غرفة صفية لرياض الأطفال في 56 مدرسة وربط حوالي 230 مدرسة بشبكة الالياف الضوئية التي تربط مدارس المملكة فيما بينها لتصبح نسبة المدارس المستفيدة حوالي 88% من اجمالي عدد المدارس الحكومية. هذا إضافة إلى الاستمرار في برنامج التغذية المدرسية والذي استفاد منه حوالي 115 الف طالب، كما تم إقرار وتنفيذ نظام بعثات المكرمة الملكية لتدريس ابناء المعلمين في الجامعات، وتم تقديم 25 الف منحة وبعثة وقرض للطلبة للعام الدراسي 2010-2011.



مدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز / العقبة

- **وفي قطاع الصحة:** بلغت نسبة شمول المواطنين بالتأمين الصحي الحكومي حوالي 57.2%، كما وصلت نسبة تطعيم الأطفال في السنة الأولى من أعمارهم 99% منهم. وتمت المباشرة بتنفيذ مستشفى السلط ومن المتوقع الإنتهاء هذا العام من بناء مستشفى البادية الشمالية وتجهيز

مستشفى الزرقاء الحكومي وتوسعة وتحديث مستشفى جرش/المرحلة الأولى وقسم الحروق في مستشفى الأميرة بسمة وتوسعة وتحديث مستشفى معان ومستشفى الكرك وقسم الطب الشرعي لمحافظة الجنوب، هذا بالإضافة الى الإستمرار في توسعة وتحديث عدد من المراكز الصحية المختلفة.



تجهيز مستشفى الزرقاء الحكومي الجديد

- **وفي مجال المياه والصرف الصحي:** ما زال العمل جارياً على تنفيذ مشروع جر مياه الديسي بالشراكة مع القطاع الخاص حيث تم انجاز ما نسبته 62% من حجم المشروع على أن يتم استكمال المشروع والبدء بضخ المياه في عام 2013. كما تم البدء بإعداد الدراسات الرئيسية المتعلقة بمشروع ناقل البحرين وهي حالياً في المراحل النهائية . كما تم تنفيذ مشاريع مختلفة في مجال تقليل فاقد المياه والخطوط الناقلة ومشاريع تحسين وإعادة تأهيل الشبكات وأهمها مشروع صرف صحي جنوب عمان وإقامة محطة تنقية المياه إضافة إلى البدء بتنفيذ مشروع منحة تحدي الألفية للمياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء. كما تم البدء بإقامة العديد من السدود في مختلف محافظات المملكة ومنها سد كفرنجة في محافظة عجلون.



مشروع صرف صحي جنوب عمان

- **وفي مجال الإسكان:** تم انجاز مجموعة من مشاريع المبادرة الملكية السامية في مختلف محافظات المملكة حيث تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع مساكن الأسر العفيفة المرحلة الثانية بواقع 1100 وحدة سكنية (الجهة المعنية هي وزارة التنمية الاجتماعية). اما مشاريع المبادرة الملكية للإسكان (سكن كريم لعيش كريم) فقد تم انجاز المحور الاول/ شقق سكنية والمتضمن 8448 شقة سكنية مع كامل خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في 10 مواقع في محافظات العاصمة والزرقاء واربد ومادبا والعقبة، والمحور الثاني/ اراضي مخدومة والمتمثل بتنفيذ 30 مشروع في مختلف محافظات المملكة تضمنت ما يزيد عن 4000 قطعة ارض مخدومة بكامل خدمات البنية التحتية، حيث تم توزيع 8 مشاريع تضمنت 980 قطعة ارض مخدومة، وسيتم توزيع القطع المتبقية خلال عامي 2012 و2013. كما تم اعادة توجيه المبادرة الملكية للإسكان من قبل الحكومة وذلك بتخفيض اسعار الشقق السكنية بواقع 15% من الاسعار المعلنة ودعم تنفيذ الخدمات العامة، حيث وصلت نسبة الشقق المباعة 32% حتى نهاية شهر 2011/11، ومن المتوقع أن يتم تسويق الشقق المتبقية خلال عامي 2012 و2013.



عمارات سكنية ضمن مشروع المبادرة الملكية "سكن كريم لعيش كريم" / أبو غنثا

أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2011

تأثر أداء الاقتصاد الاردني والموازنة العامة في عام 2011 بتداعيات حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الاقليمي وبوضع غير مسبوق من التوتر وعدم اليقين في المنطقة العربية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل الاضافية وغير المواتية في زيادة التحديات الاقتصادية المحلية في عام 2011 رغم الاجراءات الحكومية المتخذة للتعامل مع هذه التحديات، أبرزها معاودة ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الاساسية (وخصوصاً النفط والمواد الغذائية) وتقلب امدادات الغاز الطبيعي من الشقيقة مصر. وبالرغم من ذلك، عكست العديد من مؤشرات أداء القطاع الحقيقي (كالنمو الاقتصادي) والقطاع النقدي (كالتسهيلات الائتمانية) نتائج مستقرة عموماً بالمقارنة مع عام 2010.

فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 2.6% مقابل 2.3% في عام 2010، ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بنسبة 6.4% مقابل نموه بنسبة أعلى في عام 2010 بلغت 8.4%، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2011 نمواً نسبته 9.1% مقابل 10.9% للعام السابق.

وإزاء ما سبق، وفي ضوء النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية الذي تجاوزت نسبته معدل النمو السكاني البالغ 2.2%، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2011 بنسبة 6.8% عن مستواه في عام 2010 ليصل إلى 3277 دينار مقابل 3069 دينار في العام السابق. وفي المقابل، فقد ارتفع معدل البطالة في عام 2011 ليصل إلى 12.9% مقابل 12.5% في عام 2010.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2011، وفي ضوء معاودة ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية وخاصة النفط الخام، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.4% وهو أقل من المعدل المسجل في عام 2010 والبالغ 5.0%.

وبخصوص المستجدات الحاصلة في القطاع الخارجي، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته 13.4% خلال عام 2011 رغم أنه يقل عن المعدل المتحقق في عام 2010 والبالغ 17.8%. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات السلعية بنسبة قياسية بلغت 17.6% مقابل 9.3% في عام 2010. وتبعاً لذلك، ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 21.1% ليبلغ 7340 مليون دينار مقارنة بنحو 6060 مليون دينار في عام 2010.

وعلى صعيد القطاع النقدي، ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المرخصة للقطاعين العام والخاص في نهاية عام 2011 بنحو 1400 مليون دينار أو ما نسبته 9.7% مقارنة بارتفاع مقداره 1134 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% في نهاية عام 2010. وعلى نحو مغاير، فقد انخفض رصيد البنك المركزي من احتياطي العملات الأجنبية في نهاية عام 2011 ليصل إلى 10511 مليون دولار بتراجع مقداره 1730 مليون دولار أو ما نسبته 14.1% عن مستواه لعام 2010، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ستة شهور ونصف.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)، فقد تضافرت الظروف الدولية المتسمة بتباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد المخاطر المالية وارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الأوضاع الإقليمية المتصفة بالتوتر وعدم الاستقرار في بعض الدول العربية وأحدثت هذه العوامل مجتمعة تباطؤاً في وتيرة النشاط الاقتصادي في المملكة انعكس سلباً على أداء الإيرادات المحلية،

كما أحدثت هذه العوامل تسارعاً في نمو الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية وتحديداً على دعم السلع الأساسية، مما انعكس سلباً على أداء المالية العامة خلال عام 2011.

فقد ارتفعت النفقات العامة خلال عام 2011 بنحو 1094 مليون دينار لتصل الى 6802 مليون دينار بنمو نسبته 19.2% عن مستواها المتحقق في عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النفقات الجارية بنحو 997 مليون دينار او ما نسبته 21.0% عن مستواها في عام 2010 لتصل إلى 5743 مليون دينار من جهة، ولارتفاع النفقات الرأسمالية بما مقداره 97 مليون دينار أو ما نسبته 10.1% عن مستواها في عام 2010 لتبلغ 1059 مليون دينار، من جهة اخرى.

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الإيرادات الكلية لعام 2011 ما قيمته 5414 مليون دينار بزيادة بلغت 16.1% عن مستواها المسجل عام 2010، وجاء هذا النمو محصلة للزيادة الاستثنائية في حجم المنح الخارجية بنسبة تقارب 202% مقارنة بعام 2010 لتصل الى 1215 مليون دينار من جهة، ولتراجع الإيرادات المحلية بنسبة 1.5% عن مستواها في عام 2010 لتصل الى 4199 مليون دينار، من جهة اخرى.

وترتيباً على كل ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية لعام 2011 نحو 1388 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1045 مليون دينار أو ما نسبته 5.6% من الناتج في عام 2010.

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2011 بما نسبته 16.9% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 13402 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 65.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 مقابل 11463 مليون دينار أو ما نسبته 61.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010.

الموازنة العامة لعام 2012

فرضيات الموازنة

استندت موازنة عام 2012 الى تبني الحكومة لعدد من السياسات والاجراءات هي:

- استمرار تأمين المخصصات اللازمة لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لحماية أمن الوطن والمواطن الذي يشكل الركيزة الأساسية لعملية التنمية والنمو الاقتصادي.
- تأمين المخصصات اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي للحفاظ على مستوى معيشة المواطن الأردني من خلال الاستمرار في تقديم الدعم للمواد التموينية واسطوانة الغاز وتوفير السكن الملائم للفقراء وذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق التأمين الصحي وبرنامج التغذية المدرسية ودعم صندوق الطالب الجامعي ومواصلة تنفيذ برامج التدريب المهني وتعزيز برنامج الإنتاجية الاجتماعية.
- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.
- تأمين المخصصات اللازمة لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية ذات الأولوية في كافة محافظات المملكة.
- رصد المخصصات المتعلقة بمشروع هيكله رواتب موظفي القطاع العام اعتباراً من مطلع عام 2012.
- رصد المخصصات المالية لصندوق احتياطي التقاعد المبكر للعسكريين الخاضعين للضمان الاجتماعي.
- رصد المخصصات المالية لزيادة الرواتب التقاعدية للعسكريين والمدنيين.
- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية.
- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتردة من المواطنين غير المؤمنين صحياً .
- إعادة توجيه دعم المشتقات النفطية إلى مستحقيه من ذوي الدخل المتدني والمتوسط ووقف التجاوزات التي تعتري النظام الحالي و الحيلولة دون ازدواجية تقديم العون.
- اقتنصار توجيه دعم الكهرباء والمياه إلى الشرائح المستحقة من المواطنين ذوي الدخل المتدني والمتوسط وعلى أن تصل أسعارها إلى مستوى الكلفة للشرائح الأخرى بشكل تدريجي خلال المدى المتوسط 2012 – 2014.
- تعديل الضرائب والرسوم على عدد محدود من السلع الكمالية والتي لا تمس ذوي الدخل المحدود وإلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة المبيعات على بعض السلع والخدمات والتي أثبتت عدم جدواها.
- تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

أهم المستجدات في موازنة عام 2012

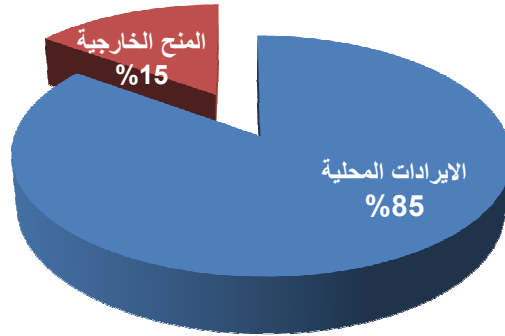
تضمنت موازنة عام 2012 العديد من المستجدات التي تهدف الى تطوير الجهاز الاداري الحكومي وتحسين الاوضاع المعيشية وتعزيز العدالة للعاملين في القطاع العام، إضافة إلى تحسين ترتيب المملكة على المستوى الدولي في مجال ادارة واعداد الموازنة العامة. وعلى صعيد آخر، كان لمحدودية الموارد المالية الاثر السلبي على اطلاق العديد من المشاريع الرأسمالية الجديدة التي تعتبر محركاً لعجلة النشاط الاقتصادي. وفيما يلي ملخص بأبرز هذه المستجدات:

- أولاً :** رصد المخصصات اللازمة لتغطية النفقات المالية المترتبة على تطبيق مشروع هيكلة رواتب القطاع العام والبالغة 82.5 مليون دينار، وكذلك لانشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في مختلف محافظات المملكة.
- ثانياً :** إظهار المخصصات المالية المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة موزعة حسب الفصول في موازنة عام 2012. هذا وتعتبر المملكة رائدة بين دول المنطقة في مضمار تطبيق الموازنة المراعية للطفل وللنوع الاجتماعي.
- ثالثاً :** استمرار الحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي بدأت بتنفيذها في العام السابق. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع انشاء شبكة سكك حديدية وطنية وجر مياه الديسي وطريق عمان الدائري.
- رابعاً :** إيلاء القطاعات ذات الأولوية والمتمثلة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية الاهتمام اللازم في موازنة عام 2012 نظراً للخدمات الهامة التي تقدمها هذه القطاعات للمجتمع الاردني، حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 12.0% ، 9.4% ، 23.2% من إجمالي الإنفاق العام لكل منها على الترتيب. وقد ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات ليصل إلى 3050 مليون دينار او ما نسبته 44.6% من إجمالي النفقات العامة لعام 2012.
- خامساً:** تراجع حجم المخصصات المالية المرصودة لتمويل المشاريع الرأسمالية الجديدة نظراً لمحدودية الموارد المالية المتاحة إضافة للالتزامات المترتبة على عملية إعادة هيكلة الرواتب. وقد بلغت مخصصات المشاريع الرأسمالية الجديدة في قانون موازنة عام 2012 حوالي 58 مليون دينار مقابل 121 مليون دينار في موازنة عام 2011 بانخفاض يقارب 52% .

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟ الإيرادات العامة:

قدرت الإيرادات العامة لعام 2012 بمبلغ 5810 مليون دينار، موزعة بين الإيرادات المحلية بمبلغ 4940 مليون دينار والمنح الخارجية بمبلغ 870 مليون دينار.

الإيرادات العامة المقدرة لعام 2012

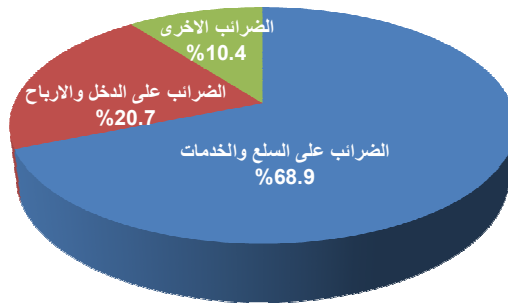


وتمثل الإيرادات المحلية الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية حيث تعتبر هذه الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة في العصر الحديث والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

1. الإيرادات الضريبية:

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2012 بمبلغ 3547 مليون دينار، حيث شكّلت الضرائب على السلع والخدمات ما نسبته 68.9% وشكّلت الضرائب على الدخل والأرباح ما نسبته 20.7%، أما "الضرائب الأخرى" فبلغت حصتها ما نسبته 10.4%.

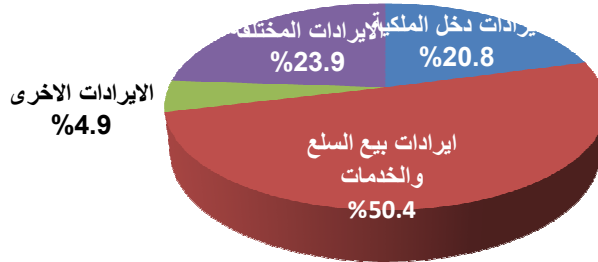
الإيرادات الضريبية المقدرة لعام 2012



2. الإيرادات غير الضريبية:

قدرت الإيرادات غير الضريبية بنحو 1393 مليون دينار، حيث شكّلت إيرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 50.4% وشكّلت إيرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائد المالية للوحدات الحكومية المستقلة) ما نسبته 20.8%، في حين بلغت حصة "الإيرادات المختلفة" (كعائدات التعدين) ما نسبته 23.9%، واستحوذت بقية بنود الإيرادات غير الضريبية على ما نسبته 4.9%.

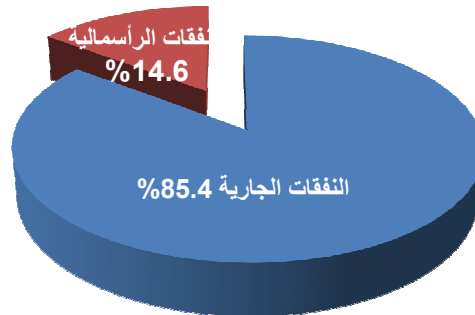
الإيرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2012



على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟ النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة لعام 2012 بمبلغ 6838 مليون دينار، حيث شكّلت النفقات الجارية ما نسبته 85.4%، وشكّلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 14.6%، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

النفقات العامة المقدرة لعام 2012



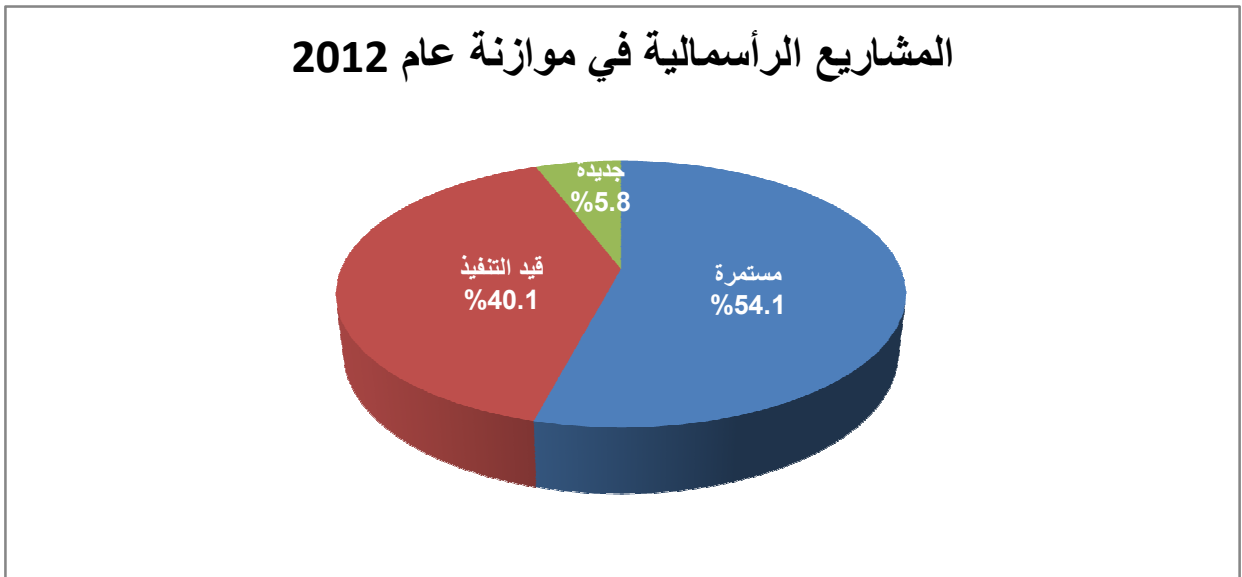
1. النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية بمبلغ 5839 مليون دينار حيث شكّلت تعويضات العاملين ما نسبته 18.0%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 5.1% ومخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 33.2%. وفي حين شكّلت نفقات "التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية" ما نسبته 18.9%، استأثرت فوائد الدين العام بما نسبته 9.3% و"الدعم والإعانات" بما نسبته 12.5%. أما باقي بنود النفقات الجارية شكّلت ما نسبته 3.0%.



2. النفقات الرأسمالية:

قدرت نفقات المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2012 بمبلغ 998.5 مليون دينار، حيث شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 54.1% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 40.1% والمشاريع الجديدة ما نسبته 5.8% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدر.



أبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2012

مقدر 2012 (مليون دينار)	اسم المشروع
18.0	انشاء مستشفيات في المحافظات (المفرق، جرش، عجلون)
10.0	مستشفى الزرقاء الجديد
4.1	مستشفى العقبة الجديد
3.7	انشاء مستشفى السلط الجراحي العام
1.2	انشاء مبنى القسم القضائي
3.0	تأسيس مستشفى البادية الشمالية
1.0	إنشاء مبنى الأمصال والمطاعيم
1.6	إنشاء مراكز صحية أولية وشاملة
8.0	صيانة وتحديث مباني المستشفيات
7.8	توسعة مستشفى البشير
4.7	انشاء مباني قصر العدل في المحافظات (مادبا، الزرقاء، الرصيفة، عجلون)
1.9	انشاء المدن السكنية في المحافظات (معان، الطفيلة)
7.2	انشاءات وإضافات غرف صفية للتعليم الأساسي
2.5	انشاء ابنية مدرسية لمشروع (سكن كريم لعيش كريم) المرحلة الاولى
2.5	بناء 60 مدرسة
2.0	انشاء مساكن الأسر الفقيرة
1.0	انشاء مركز ثقافي في محافظة إربد
28.5	انشاء شبكة سكك حديدية وطنية
1.7	استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء (الكمشة/جرش، الفجيج)
22.7	جر مياه الديسي
2.4	قناة البحرين
4.0	سد كفرنجة
6.4	مشاريع صرف صحي غرب جرش، المزار، مؤتة، العدنانية
11.0	اكمال طريق مطار الملكة علياء الدولي / المرحلة الثانية
18.5	طريق عمان الدائري
10.0	طريق اربد الدائري
1.5	طريق الطفيلة الدائري
3.0	طريق المفرق - اربد
13.0	حداائق الملك عبدالله الثاني / القويسمة

لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي (من داخل المملكة) أو للاقتراض الخارجي (من خارج المملكة) وذلك للحصول على التمويل اللازم لسد عجز الموازنة الناتج عن إنفاق الحكومة أموالاً تفوق إيراداتها، ويعود السبب في ذلك لإيمانها بضرورة تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2012 بواقع 1027.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تم تقدير صافي الدين العام لعام 2012 بما نسبته 64.5% من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2012.

ويبين الجدول التالي تطور عجز الموازنة وصافي الدين العام خلال الفترة (2009- 2011):

(بالمليون دينار)

2011	2010	2009	البيان
1,387.9	1,045.2	1,509.3	عجز الموازنة العامة
6.8%	5.6%	8.9%	% من الناتج المحلي الاجمالي
13,401.8	11,462.8	9,660.0	صافي الدين العام
65.4%	61.1%	57.1%	% من الناتج المحلي الاجمالي
8,915.0	6,852.0	5,791.0	صافي الدين العام الداخلي
43.5%	36.5%	34.2%	% من الناتج المحلي الاجمالي
4,486.8	4,610.8	3,869.0	رصيد الدين العام الخارجي
21.9%	24.6%	22.9%	% من الناتج المحلي الاجمالي

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

يمتلك الأردن اليوم العديد من مقومات الحضارة والمدنية التي مكنته من الاندماج في العالم والاحتفاظ بموقع مميز على خارطة العالم الصحية والتعليمية والثقافية والبيئية والسياسية وغيرها.

فالأردن الذي يفخر بجميع أبنائه ، يعتبر واحة امن واستقرار وسكينة لهم جميعا ولكل من يعيش على ترابه. فالجميع شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهودهم لبناء مقوماته وتشبيد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة.

فمواطنينا يتحلون بروح المواطنة والانتماء والوفاء لبلدهم الأردن، وثقافتهم المجتمعية متجذرة في المحافظة على ممتلكاته ومكتسباته وذلك لشعورهم بأن هذه المقدرات ملك لهم ولأجيالهم القادمة، فالكل ينعم بالأمن والأمان وللجميع حق الانتفاع بالمؤسسات الصحية والتعليمية وشبكات المياه والطرق والجسور والمرافق والحدائق وغيرها من مقدرات بلدنا الغالي، لذلك فإن جهود الجميع تتكاتف للمحافظة على هذه المقدرات من خلال الاستمرار في المضي قدماً بالتعامل معها بمدنية وحضارة واحترام القانون.

علاوة على أن المواطنة الحقّة تتطلب من المواطن في حال لاحظ قصوراً في تنفيذ المشاريع التي سيستفيد منها في منطقته أو شاهد خطأ قد يؤثر على الخدمات المتوقعة من هذه المشاريع أن يشعر الأجهزة المختصة بهذه الملاحظات حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء أولاً بأول .

